السنة السادسة والخمسون — آب ١٩٦٣

رسالة البابا يوحنا الثالث والعشرين

«أمّ ومعلّمة الأمم»[1]

بقلم الأب اغناطيوس عبده خلينه اليسوعي

لهذه الرسالة دور عظيم في حياة الكنيسة الكاثوليكية . من سبعين سنة هي المرة الثالثة التي فيها تتكلّم الكنيسة بصورة هكذا رسمية على الامور الاقتصادية والاجتماعية. ولذا فمن الضروري ان يهتم المؤمنون كلّهم بهذه الوثيقة، بان يتعرّفوا الى محتواها ، بأن يدخلوا الى صلب المشاكل الأساسية التي تحللها وبان يعيروا الانتباه الكلّي لتخرج هـذه التعاليم من نطاق الفكر الى صعيد العمل والانتاج .

(١) كانت صدرت في مجلة *Relations* الكندية لشهر ايلول ١٩٦١ مقالات عالجت الافكار الاساسية التي حملتها رسالة البابا يوحنا الثالث والعشرين . ولما رأينا انهـا تطلع القارئ على تعليم الكنيسة الاجتماعي ترجمناها الى العربية مع بعض التصرف .

هذه الرسالة تعيد الينا ذكرى تلك التي منذ سبعين سنة اذاعها السعيد الذكر لاوون الثالث عشر سنة ١٨٩١ والتي كانت تحمل اسم « اشياء جديدة » . فهي اذاً وليدة ظروف ولكنها تتأصل في تقليد كنسي . هي رسالة تعلم المؤمنين ولكنها تستند الى تعاليم سابقة في هذا المضمار فهي ليست نقطة انطلاق على صعيد الاقتصاد والاجتماعيات ، ولكنها تتبع رسالة بيوس الحادي عشر « أربعون سنة » كما كانت هذه تتبع رسالة لاوون الثالث عشر « اشياء جديدة » .

فالقسم الاول منها يؤكد هذا التتابع في تعليم الاحبار الاجتماعي : يلخص فيه البابا الرسالتين السابقتين وما قاله ايضاً بيوس الثاني عشر في اذاعة يوم عنصرة سنة ١٩٤١ مع بعض الالحاح على نقط عقائدية لها وقعها اليوم في حلّ مشاكل الساعة ومع التذكير بالارشادات الاساسية التي اعطاها الى اليوم الاحبار الرومانيون . ويعتبر هذا القسم الاول كمقدمة توصلنا الى التعاليم الجديدة التي احتوت عليها الرسالة « أمّ ومعلّمة ».

ففي القسم الثاني يحدّد الحبر الاعظم موقف الكنيسة تجاه المشاكل التي يحتوي عليها مفهوم الاجتماعيات ، تلك المشاكل التي تنبت في عالم العمل والكدح وخاصة في عالم المصانع . ولقد الحّ البابا على دور البادرة الخاصة والسلطات العامة في الاقتصاد والاجتماعيات ؛ الحّ ايضاً على فوائد واضرار الاشتراكية ؛ الحّ ثالثاً على اجور العمل وعلى ما يجب ان يطبّق اليوم عصر التوسع الاقتصادي والتطور الاجتماعي ؛ الحّ رابعاً على متطلبات العدل تجاه اسس المقاولات الاولية. واخيراً القى نوراً خاصاً على الملكية الخاصة . كلها مشاكل ذات اهمية ولها دوماً دورها في الساعة القائمة وان كانت الكنيسة قد خصّصت لها تعليماً خاصاً في ما يتعلق بالاجتماعيات وبقيمة الدولة الاقتصادية وبالاجرة العدل وبشرعية الملكية الخاصة .

هذه المشاكل هي محور القضية الاجتماعية حسب مفهومها التقليدي . انما رسالة البابا اليوم تودّ تجاوز هذا المفهوم لتصل في القسم الثالث منها الى «نواحي هذا المشكل الجديدة» . تنتج هذه النواحي من الحالة البديعة الإستقرار التي يتخبّط فيها عالمنا اليوم ، ذلك الاضطراب الذي نراه يتفشّى في جميع مراحل الحياة وخاصة بين المناطق الزراعية المتخلفة ومناطق الصناعة الثرية ؛ بين مناطق

البلد الواحد المتخلفة والمناطق المزدهرة اقتصادياً ؛ بين المجموعات السياسية المتطورة اقتصادياً التي تنعم برغد حياة وسخا. والبلاد التي تتطور اقتصادياً والتي « تنقصها امور عديدة » ؛ بين زيادة المواليد والتطور الاقتصادي ووسائل المعيشة الحاضرة سواء كان ذلك على الصعيد العالمي او في البلدان المتخلفة ؛ بين الطموح الى الاستقلال الذاتي والحاجة الى التكاتف والتعاقد العالميين .

فازاء هذا الاضطراب الذي يسبب الضيق والثورات، تحدد الرسالة البابوية موقف الكنيسة وتعرض بعض الادوية الناجعة لتخفيف ذلك الاضطراب ولمحوه قدر المستطاع . . .

شرط ان لا تفسد العقائد الهدامة او المبتورة معنى التطور العلمي والتقني فتجهل متطلبات الانسان الروحية وتبعده عن الله خالقه . فمشكل الساعة الاول هو مشكل العلاقات الاجتماعية في اثرائها وصفائها في كل مجموع سياسي وفي المجموع الدولي اذ من الواجب ان تعقد الروابط متينة في الحقيقة والعدل والمحبة. ولذا فعلى الحاكم وعلى كل فرد ان يعود الى ما تعلنه الكنيسة عن الحياة الاجتماعية في تعليمها . وعلى المؤمنين الخاضعين لسلطة الحبر الروماني ان يتعرفوا الى العقيدة الاجتماعية المسيحية وان يتفهموها وان ينضجوا مبادئها فتوحي أعمالهم وتطبق في الحياة اليومية . وبهذا يكون العلمانيون قد « جددوا وزادوا » موقفهم المسيحي فيتقنون عملهم ويخدمون تلك الفكرة التي تود الكنيسة ان تحققها « باعطاء صورة بشرية ومسيحية المدنية الحديثة » صورة تتطلبها المدنية تلك لخير تطويره ولخير وجودها » .

نعم تذكر هذه الرسالة في قسمها الاول موقف الاحبار العظام تجاه الشيوعية والاشتراكية ، وفي قسمها الرابع تحذر المؤمنين من العقائد التي تنكر الله وعلاقة الانسان بخالقه ، ولكنها لا تتوقف ، كما فعلت الرسالتان « اشياء جديدة » و « اربعون سنة » ليان ما في هذه العقائد من فساد وضلال وليس فيها اي حرم جديد . ففي صفحات هذه الرسالة فكرة وضيئة مآلها العمل البناء . فيطلب الحبر الاعظم الى المؤمنين الكاثوليك الا يضيعوا الوقت في مجادلات فارغة تتستر بستار الخير الاعم والا يهملوا الخير الذي « عليهم ان يعملوه والذي يجب ان يقوموا به » . فان حقيقة وفعالية تعليم الكنيسة الاجتماعي،

يقول البابا ، « تؤكد بالتوجيه الصادق الامين الذي يعطى لحلّ المشاكل القائمة». وبينما يشجع بقوة المجتمعات المهنيّة والحركات النقابية التي تستوحي مبادئ عملها من العقيدة المسيحية يؤيد ان من الضروري ان ننتبه ايضاً لتلك الاعمال التي يقوم بها مؤمنون كاثوليك بروح مسيحية « في سائر المجتمعات المهنية والنقابيّة التي تستوحي في عملها المبادئ الطبيعية للحياة المشتركة والتي تحترم حرية الضمير». واخيراً فان الحبر الاعظم يحيي بفرح العمل الخيّر الذي قامت به المؤسسات الدولية في حقلي الاقتصاد والاجتماع كمؤسسة العمل الدولية والمؤسسة العالمية للتغذية والزراعة (F. A. O.) .

∴

هذه نظرة شاملة لما في الرسالة الباباوية من ثروة فكريّة عقائدية وعمليّة. وكأني بها تحتلّ مكان الصدارة في الضمير البشري اليوم فتحلل مشاكله وتحدد قلقه وتأتيه بحدس يفوق الحدس البشري بحلول للمعضلة الاجتماعية علينا الآن ان نتأملها في صيغتها الفردية .

∴

صورة مجتمعنا اليوم من خلال الرسالة

في القسم الاول من الرسالة الباباوية صورة تتميّز فيها ملامح عصرنا الاولية. فعلى الصعيد التقني نستطيع القول اننا نعيش ثورة عميقة الا وهي ثورة الذرة . ولقد سهّلت توسيع الصناعة الكيماوية والمنتوجات المجنّسة ووصل ذلك الى تطبيق الطرق الحديثة في الزراعة والى محو المسافات في النقليات والسفريات ونرى من خلال هذا بدء تذليل الأجواء الفضائية ما بين الكواكب .

وعلى الصعيد الاجتماعي = ان عصرنا هذا ليشهد تقدماً ملموساً في مقتضيات الحياة ورفاهيتها وهذا ما يطلع الرأي العام على الفروق الموجودة بين مناطق الانتاج وبين البلاد المتخلّفة . فمن جهة الفوائد الاجتماعية : التعليم الاساسي ، الضمان الاجتماعي ، طرق الاذاعات واطلاع الرأي العام على نتائج العمل ، تدريب اجدى للانتاج وشعور متزايد بالمسؤوليات في الحركات العمّالية. ومن جهة اخرى بطء التطوّر الزراعي ، عدم المساواة في التطوير في مناطق البلد الواحد وخاصة

عدم استقرار اقتصادي واجتماعي بين البلاد المتطورة والبلاد المتخلفة .

وعلى الصعيد السياسي = ان ما يبدو للعيان اشتراك الجماهير المتصاعد في الحياة العامة وامتداد نفوذ السلطة في الاجتماعيات والاقتصاديات . ففي العالم الدولي ، « ذيول الحياة الاستعمارية » واستقلال شعبها آسيا وافريقيا ، وايضاً اتصالات الشعوب بعضها ببعضها وتكاثفها الذي يوجد كل يوم «توسيع شبكة المؤسسات العالمية ». هذه هي الامور التي تحضر الذهن عندما نقرأ الرسالة الباباوية . ولنقف هنا عند ما يبدو لنا مميزاً .

وانا لنعيد الى نقطتين أساسيتين محتوى الرسالة التحليلي : ١) ان عصرنا وحده ضاعف اتصالات التكاثف بين الاشخاص والجماعات والاوطان. ٢) انما يظل عصرنا مميزاً بعدم استقرار اجتماعي واقتصادي في البلدان وبين البلدان المختلفة. واننا على يقين بان الرسالة لن تخسر قوتها اذا ما عدنا بها في التفسير الى هاتين النقطتين .

ازدياد التكاثف الاجتماعي

بين ما يميز عالمنا اليوم تنظيم الحياة المشتركة ، ازدياد الصلات الاجتماعية وتكاثر المؤسسات المختلفة ، وما يوضح هذا الميل الى التجمع هو التوق «الى العمل سوية مع حفظ الاستقلال»في جميع المراحل الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية والمهنية والسياسية والعالمية . وهذا الميل الى التجمع يعود اصله ايضاً الى«تدخل السلطات العامة المتزايد » والى اشاعة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية .

نعم ، ان هذا الميل الى « الاشتراكية » يقلل من « عمل الأفراد الحر » ولكنه ليس هو بنتيجة حتمية فقط . فاذا وددنا شرحها وفهمها رأينا ان ما يلقي نوراً عليها هو تلك المسؤولية التي يتحملها الافراد اذ انها تتجاوب «والحقوق الشخصية العديدة وخاصة ما يستمونها اقتصادية واجتماعية : منها حياة تتصف بالميزات الإنسانية ، عناية الطب ، تدريب اساسي ، تدريب مهني ، السكن ، العمل ، ترويح النفس والتفتح الى الأوسع ، وكل ذلك نتيجة تنظيم وسائل نشر الفكر الحديثة ؛ اذ انه من الممكن لكل انسان ان يتفهم الصعوبات البشرية على صعيدها العالمي » .

هذه الحركة « الاشتراكية » الجماعية تبدو في نظر الحبر الأعظم كفائدة عظمى ، « يبدو ان الجماعية ، بمفهومها هذا ، تأتي بفوائد جمّة » والجماعية تلك تدلّل على تقدّم اذا ما احترمت توازن الاشخاص وتوازن الجماعات المربوطة بالدولة. « اذ هي عمل البشر ، وهم احرار ، اصحاب ضمير ، يتحمّلون بطبيعة الحال مسؤولية حتى ولو اقتضاهم الامر ان يتعرفوا الى شرائع التطوير الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وان يحترموه» .

فهناك نظام جديد يُبنى ، هناك توازن جديد تبدو ملامحه . ينظر اليه الحبر الاعظم بطمأنينة وتفاؤل . وكأني بقوّة هذه الحركة الجماعية وبصحّة توجيهها يرى البابا سواء السبيل: « فان مؤسسات مجتمع اليوم تتوسّع في نظام عظيم، وذلك بدافع توازن يتجدّد دوماً : فمن جهة ضرورة تكاتف الافراد والجماعات ضمن استقلال واضح ومن جهة اخرى تنظيم الأمور وتوجيه السلطات».

هذه الأبعاد تفهمنا القيمة التي توليها الرسالة البابوية مبدأين أساسيين: حرية بادرة الفرد في خدمة الصالح العام ومبدأ التدخل ، تدخل السلطة بصورة فعّالة على الصعيد الاقتصادي مع احترام وظيفة الجماعات الاصيلة .

في مؤسسات الانتاج :

نرى اليوم تكاتفاً يتوسّع نطاقه بين ارباب الاقتصاد ونرى طموح العمال الى مشاركة ارباب العمل في الاعمال كما وفي حياة المؤسسات حيث تدرس السياسات الاقتصادية ويأمل الخيّر ان تلك الاعمال ستصير يوماً «جماعة اشخاص» حيث يشعر الفرد باحترام واكرام ومسؤولية . لذلك فالأمل ان يكون العمال « أداة فعّالة في تنسيم المشاريع » وان « يتوصلوا يوماً الى ملكية » في تلك المشاريع نفسها . وتلح الرسالة البابوية على هذه الملكية بصورة خاصة . واذا ما توصل العمال الى هذا ، فما ذلك الا تجاوب مع طموح طبيعي يتميّز به عصرنا اليوم تجاوباً تاماً «يدلنا عليه التاريخ في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية».

وهذا الطموح في المشاركة في المشاريع لا يقف عند هذا الحدّ بل يتجاوزه الى السلطات العامة فالى المؤسسات الوطنية والعالمية التي تشرف على الاقتصاد. وتلح الرسالة البابوية الى تأثير الحركات العمالية في هذا التجديد. فتشجع النقابات

المسيحية اذ ان اعمالها تتجاوز الإطار العادي فتنال « عالم العمل باسره » حيث تبث روحاً مسيحية مجدّدة ». ولكن الرسالة تعود ايضاً الى سائر النقابات التي تحميها مبادئ الحياة المشتركة الطبيعية ، تلك المبادئ التي تحترم حرية الفرد ».

ليس العامل وحده يتوق الى هذا التكاتف في الحياة الاقتصادية بل هناك ايضاً الصانع والزارع . فان عزلتهم اليوم تقودهم الى عدم فعّالية . عليهم ان يتّحدوا ويتكاتفوا . إذ إن اليوم « لا قيمة لصوت منعزل فليس له من وسيطة ليُسمع وليقدّر » . فالتكاتف « لا بدّ منه في الزراعة وفي سائر المراحل الانتاجية اذ هو ضرورة حيوية ».

بين الشعوب

يتميّز عصرنا بالصلات التي تقوم اليوم بين البلدان المتنوعة التطور. فلا غروَ اذا الحّ الحبر الاعظم وقال « ان المشكل الاوّل لعصرنا هو مشكل العلاقات بين جماعات سياسية متطورة اقتصادياً وبلدان هي في حال تطوّر اقتصادي » . فيعيد البابا ان « التكاتف هذا بين الشعوب» هو امر لا بدّ منه فيحلّل النتائج والواجبات التي تنجم عنه . وما هو ايضاً امر لا بدّ منه هو وعي الضمير الحديث امام مشكل تطوّر البلدان كلها . « نعلم كلّ العلم ، يقول يوحنا الثالث والعشرون ، ان ضميراً واعياً شاملاً عميقاً حمل الناس كي يشجعوا التطوير الاقتصادي والتطوير الاجتماعي في البلدان التي تتخبّط في صعوباب لا تُحصى » .

فهذا التكاتف يظهر للعيان بصورة واضحة : تكاتف مهني ، استقبال طلّاب ، تقدمة رؤوس الاموال ، بوادر اقتصادية ، مؤسسات تخصصية . انما هذا التكاتف على صعيد العلم والمهنة والاقتصاد . . . لا يزال يتوق الى آفاق واسعة خاصة في ما يتعلّق بالحاجات والضرورات المستعجلة .

ان شروط التكاتف الجديدة وسعت نطاق المشكل الاجتماعي حتى حدود العالم . فان تقلبات التاريخ توضح اكثر فأكثر متطلبات العدل والإنصاف . فالعدل والانصاف لا يتعلّقان فقط بالعمال وارباب العمل انما يتجاوزانهما الى الصلة بين المناطق الاقتصادية في البلد الواحد . « فالمشكل الاجتماعي » يمتدّ الى الصلات الاجتماعية — الاقتصادية بين بلدان متنوعة التطوّر . ولذا فيحق لنا القول ان « كلّ مشكل انساني قيّم له ابعاد تطو الاوطان وتعلو غالباً العوالم » .

عدم استقرار عصرنا

من التطوّرات الاقتصادية ، في عصرنا اليوم ، ومن هذا التكاتف المتصاعد بين الشعوب يتضح تماماً ما هناك من تفاوت بين الجماعات والافراد في كلّ مناطق الإنتاج. ولذا فتعود الرسالة البابوية لتتكلم على هذا التفاوت وتستعمل هذه الكلمة وما تحتوي عليه من المعاني مع كلمة تكاتف كأسس تعود اليها لتحلّل بدقة مظاهر حياتنا اليوم. فتصور لنا الافراد والجماعات والمناطق ومراحل الانتاج والبلدان بما فيها من متناقضات وتفاوت واختلافات ، اي بما هناك من عدم استقرار اجتماعي واقتصادي اي بما هناك من اسس للظلم .

فلا شك ان هناك ، في بلدان عديدة وعلى اقطار باسرها ، جماعات من العمال مع عائلاتهم قد اضطرتهم الايام الى حياة لا تُدعى انسانية، بينما الاختلاف عظيم بين جشع وثروة التعض وفقر الآخرين . وفي بعض البلدان ، تحت ستار « العظمة الوطنية » أو حبّاً بتطور اقتصادي سريع وعديم الاتزان ، يُحرم الجيل الطالع من ضروريات حياة او تُصرف الاموال الطائلة للتسلّح. وفي بعض البلدان ايضاً حتى المتطوّرة ، لا توازي اجر العامل كل ما يعطيه من نفسه وعقله في خدمة الصالح العام .

وما سبب هذا التفاوت سوى عدم توازي التطور الاجتماعي والتطورات الاقتصادية ، وما سببها سوى الاغلاط الحقيقية في ما يتعلّق بتنظيم وبتطبيق الاقتصاد . وتزيد الرسالة ان ذلك التفاوت الاقتصادي والاجتماعي قوي الوطأة ويجرح العدالة والانسانية .

وفي ما يتعلق بالملكية فهناك فرق بين أمن المواطن والملكية . وبما أن التطور كان ولا يزال في تأكيد قيمة العمل، فان ذلك الأمن مؤسس على طاقة العامل المهنية اكثر منه على « حقوق تتأصل في الرأسمال» . فتقول الرسالة « ان العامل اليوم يتوق الى التملك على طاقة مهنية اكثر منه على خيرات ارضية» . ولذا فثبت من ذلك شك في صحة الملكية الخاصة ومبدئها. فاضطرت الرسالة ان تدافع مجدداً من خلال هذه الوجهة الاجتماعية ، عن الملكية الخاصة وعن ملكية خيرات الانتاج وتقف بصورة خاصة عند مظهرين من حياة عصرنا ،

حالة التفاوت التي يتخبط فيها المزارعون والتي تتخبط فيها البلدان المتخلفة .

الزراعة :

الزراعة مشكلة أساسية لكل الدول اذ كيف يُستطاع التوصل إلى محو عدم استقرار الانتاج في عالم الزراعة ازاء عالم الصناعة ؟ كيف يتوصل الى تخفيض عدم الاستقرار ذاك بين حياة المزارع وحياة سكان المدن ؟ كيف يتوصل الى منع المزارع من السير نحو مركب النقص ؟ هي ميزة عصرنا حالة التفاوت بين الطبقات . فعالم الزراعة ، اين كان ؟ هو عالم مقهور ، متخلف وليس له من التدريب والآلات كما تجدها في عالم الصناعة ، وما عدم الاستقرار ذلك سوى نتيجة عدم تكاتف اقتصادي وتفاوت في التطور . فان عائدات العالم الزراعي تتجمع ببطء والمجازفات عديدة واصحاب رؤوس الاموال لا يجازفون في تشغيل مالهم في الزراعة .

تفاوت وتفاوت يتطلب سياسة حزم وجرأة ، سياسة تكاتف وتجديد ، فالرسالة البابوية تطيل بالكلام على هذا وتلح بالقول ان المزارعين هم سيكونون لأنفسهم ارباب تقدمهم وتطورهم وتؤكد ان الشركة هنا لها من الاهمية ما لها في عالم الصناعة ، ولها ضرورة حياة .

ان ذلك عدم الاستقرار لا يؤثر فقط في عالم الانتاج ولكنه ينال مناطق بكاملها في بلدان عديدة . فهناك مناطق ثرية وهناك مناطق «متخلفة اقتصادياً» . فعلى الافراد وعلى السلطات ان يتكاتفوا للعمل المشترك والمجدي .

وتروح الرسالة البابوية تدعي بقوة كبيرة طرق تعمير الارض « اذ هناك ايضاً عدم توازن بين التعمير والارض» . «فهنا عدد عظيم من البشر والاراضي شحيحة » وهناك العكس بالعكس ، الارض كبيرة وعدد السكان قليل . فالتكاتف الدولي هو الدواء الوحيد لذاك التفاوت : هكذا تقول الرسالة وتعطينا مثل مؤسسة F. A. O. لتذكرنا بان العمل ممكن .

بين البلدان

إن عدم التوازن الموجود بين بلدان مختلفة التطور هو الشغل الشاغل

الاجتماعي في عصرنا . فهناك بلدان « لها حياة رغد » وبلدان « تتألم من الفقر » وسكانها يتخبطون في صعوبات الفقر والعوز، في الجوع، وليس لهم ما لكل شخص بشري من حقوق .

وهذا التفاوت في التطوّر الاقتصادي ليرتدي معنى أعمق اذا ما قرنّاه بمشكلة ازدياد السكان الخالي . فيصير سبب عدم التوازن اذاك عدم المطابقة بين التصوير والتغذية ، وبعدما تصوّر الرسالة البابوية هذه الحالة في مقطع طويل تعود فتعرض الحلّ الوحيد لها : التكاتف الواعي على الصعيد العالمي . فإن هذه الحالة تعترض مسؤولية البشر باجمعهم ومنها وفيها الحلّ للسلام بين الشعوب : « اذ لا سلام دائم وخصب بين الشعوب اذا كانت هناك فروق عظيمة في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية » .

واذا ما زادت المساعدات الملحّة فالمشكل باقٍ وعلى المفكر ان يعود الى اسباب عدم التوازن ليدرسها . وتنبت تلك الاسباب من حالة اقتصادية بدائية » .

فتحليل الحبر الأعظم لهذه الحالة لا يتوقف عند الخارجيات فانه يتعدّاها ويؤكد واجبات الضمير في يومنا هذا ويصوّر المخاوف والتجارب التي تعترض البلدان الثريّة ازاء البلدان الفقيرة . والتجربة الاولى في ان تقف البلدان تلك عند التطور الاقتصادي دون ان يرافقه تطوّر اجتماعي . والتجربة المخيفة ان ينظروا الى البلدان التي تتطور نظرتهم الى انفسهم : تجربة في التفتيش عن المصلحة الذاتية « بروح امارة وسلطان » فيها ميل عظيم لاستعمار جديد . ولكن الخطر الاعظم هو في ان تُعطى تلك البلدان المتخلّفة حياة ماديّة تقتل ضمائر ووجدان الشعوب طالبة المساعدة .

ان التفاوت والظلم في عصرنا هذا يتأصلان في عدم توازن آخر ، أعمق الجذور ، ألا وهو عدم التوازن في الضمائر نفسها : عدم توازن في « المعاطاة الاجتماعية » فلبسغات لا رأس لها ، وهم بنا . المدنية على اسس غير دينية فيقول البابا في الرسالة : « ان حق عصرنا في تلك التجربة النيّة ان يُبنى نظام زمني مكين وخصب خارجاً عن الله » . فالبشريّة لم تعرف ان تسير قدماً في تطوّرها الروحي بل انها تعود القهقرى مع انها توسعت التوسع العظيم في تطوّرها التقني : « تعود البشرية الى الوراء بصورة مخيفة بينما تتوسع طاقتها في عالم العلم والتقنية » .

إن كلام الحبر الاعظم لا يترك في النفس حنيناً الى عالم وهمي ولا تشاؤماً ولا انكساراً . فان الكنيسة تقبل العالم كما هو ، واذا ما وُبخت ذلك العالم ، بدون مراوغة ، على اغلاطه وضلاله ، فانها تغذي عند المؤمنين الأمل والرجاء بأن يخلقوا حياة جماعية « متأصلة » في الحقيقة والعدل والمحبة ».

اهتمام الكنيسة الشامل

أعطى المسيح الإله كنيسته رسالةً عليها ان تحققها لخلاص النفوس والكنيسة واعية هذه الرسالة بصورة أمينة تؤدي الواجب وتستميت في سبيله وهي في اول الرسالة البابوية تذكرنا بهذا بكلام صادق نبيل : قد أسس المسيح الكنيسة لكي يجد الانسان على مر الاجيال فيها وفي محبتها كمال حياة نبيلة وخلاصاً أكيداً . . . ولقد كلفها مؤسسها بوظيفتين : ان تلد البنين وان تربيهم وتوجههم وتسهر بعطف الام على حياة الافراد والشعوب التي تحترم وتحمي بعناية كلية كرامتهم . ومع انها وضعت لتقديس النفوس ولكي تشركهم في الحياة الفائقة الطبيعة فانها تهتم على غرار المسيح نفسه بمتطلبات حياة البشر اليومية فيما يتعلق بقوتهم وظروف حياتهم ، بنجاحهم وبالمدنية في اشكالها المختلفة وفي العصور المتتالية ».

فالكنيسة هذه تعرض على الملأ تعاليمها بما اعطاها اياه مؤسسها من حكمة وحصافة فتسدي النصائح وتفتح الآفاق وتطبق التعاليم على امكانات الشعوب . وفي كل هذه الآراء سداد الفكر وقوة الحجة .

ولقد برهنت الكنيسة على استبرار في التفتيش عن الحقيقة وفي اعطاء الحقيقة كاملة غير منقوصة. فلا تخاف من ان تمد النظر في تعاليمها عن الاجور والملكية الخاصة ووسائل الانتاج وحقوق الشخص البشري الاولية وشريعة النسل الى ما هنالك من مشاكل تعترضها . فحقيقة البارحة هي حقيقة اليوم ولكنها ناضجة اكثر واكثر تفتحاً كصورة حفرها النحات في الصخر وظلت منقحة بستار الى ان يبرزها واضحة للعيان. فالكنيسة تتقدم في الحقيقة ، تزيد على ما قالته دون ان تجور منه . ولقد كتب بسكال عن الانسان أنه في صلب التاريخ يتعلم

دون انقطاع ، ويزيد على معلومات البارحة معلومات جديدة . والكنيسة هي ضمير البشرية في اكتمالها الروحي .

ولكن اهتمام الكنيسة بالبشرية جمعاء يؤثر فينا اكثر من ذلك : فهي تنحني على المتواضعين والصغار ، تميل الى الجماعات والى الشعب باسره : قلبها واسع ، ثري ويسمع النداآت كلها . ولذلك فان حقوق الفرد لا يُعلى عليها . وتلح الرسالة في مقطع مهم منها على قيمة الحياة البشرية وقيمة طرق اعطائها . فيردد البابا كلامه على نبل الحياة البشرية ، وهي قطب الرسالة الاساسي ، ويتعمق في مفهومها ويزيدها ثروة تفكير . فلا توازي الخيرات الارضية قيمة الانسان ولا معنى لها اذا قلّت من روح المسؤولية عنده . نعم يطلب البابا الملكية الخاصة للجميع ويأمر بان يجازى العامل على عمله كما يجب .

يرنو قلب البابا الى فقر الفقراء ويدين الاجحاف والظلم اللذان يلحقان بالأجير ويطلب لمساعدة البلدان المتخلفة العطايا الجبارة .

يوجه البابا كلمات طيبات وتمنيات امينة لتلك الدول الصغيرة التي نالت استقلالها والتي تحرص الحرص كله على ما نالته بالتقليد والتراث ، فانهم ابناء الكنيسة وان جهلوها ؛ تعلمهم ان مجيئها اليهم يعني الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لا مجيء غريب ظالم ، يستفيد من امتصاص الدم والحيوية . « فاذا دخلت حياة الشعوب فهي لا تُفرض من الخارج ، وهي تعلم ذلك . فوجودها يعني الدلالة الجديدة وقيامة البشر في المسيح . فالذي يولد من جديد ويقوم في المسيح لا يشعر بضغط خارجي » .

وبعد ذلك يعيد البابا كلام سلفه بيوس الثاني عشر ليعطي الثقة للشعوب بان الكنيسة ليست سوى المحافظة الامينة على الحكمة التدبيرية ، فهي لا ولن تستطيع ان تحتقر تلك الميزات التي تسهر على حفظها الشعوب بايمان وبانفة تُشكر والتي تحفظها كتراث غالي . والكنيسة تحيي وتصحب بامنياتها الطوفة كل ما هناك من التوجيه العائد الى تطوير حكيم ومنظم للقوى وللاميال الخاصة التي تتأصل في اعمق أعماق كل فرع جنسي ، شرط أن لا تعاكس الواجبات التي تخضع لها البشرية من جرّاء وحدة اصلها وهدفها المشترك .

وفي ذلك ابتسامة الجدّة لبنيها الذين يولدون وسيولدون . فهناك وراء

الافراد والجماعات والمناطق والبلدان ، ترى البشرية باجمعها وعجيج العالم بامره الذي تسمعه الكنيسة والذي تجاوبه الكنيسة . ففي القسم الرابع من رسالة البابا جواب عطفها الأمي لطلب العالم المتعدّد الاطراف .

ان المشاكل الاجتماعية في عصرنا واسعة كالعالم ومشاكل المساعدات للبلدان المتخلّفة ايضاً . وليست لهذه المشاكل من حلول ما لم يتكاتف الجميع في تحقيق ما يجب تحقيقه . ولكن هذا التكاتف يقتضي الثقة المتبادلة . فان البشرية لو صرفت المليارات في خدمة الفقير والتاعس التي تصرفها في سبيل التسلح لكانت ساعدت على تغيير وجه الكون . ولكن الثقة المتبادلة لن تكون الّا بالايمان المشترك بالله وهذا الايمان هو الاساس الوحيد الذي عليه يستطيع الانسان أن يبني :

« إذ إنه من الغلط بمقدار أن يعتقد الانسان بنجاح العلم والتقنية، وبأن بذلك باستطاعته ان يبني مدنيّة دون ان يؤسسها على الله . . فان العلوم الحسابية تظهر لنا العالم ، وهي غير قادرة على الوصول الى مصادر الحقيقة العميقة . وإن الاختبار اليومي ليوحي ، بين حرقات الاوهام والامل ، صحة كلمة الكتاب :

« اذا الله لم يبنِ البيت فعبثاً اشتغل البناؤون » .

فالكنيسة اليوم ، بعد ان تؤكد على الملأ ايمانها بالعناية الالهية التي لا ترد وبقوة الانسان الخلاقة ، بعد ان تطهّر الجوّ الفكري من ربقة تشكل ازدياد السكان في العالم ، بعد ان تعرّفت الى المشكل الحيوي الذي يعترضها اليوم وهو ان تعطي معنى انسانياً ومسيحيًّا للمدنية الحديثة ، بتفاؤل وثبات والحاح ، فانها تدعو البشرية جمعاء للعمل : تدعو ابناءها اولًا — كهنة وعلمانيين — الذين يتوجّب عليهم معرفة العقيدة الاجتماعية والتدريب عليها عملياً لان هذه العقيدة حياة . يتوجب عليهم ايضاً ان يعيشوها طويلًا وبكمالها اذا امكن .

واذ ان العمل الاجتماعي زمني هو ، فهو ينال اولًا العلمانيين . فتتوجه الكنيسة اليهم دون تردّد ودون اضطراب . إن العلمانيين والاكليروس هم ابناؤها ، يستقون من الروح نفسه ، ويُدعون كلهم الى عمل نبيل عظيم وهو تكريس العلم وتقنيته . هو العمل الاجتماعي بالمحبة ولكنه عمل رسولي اجتماعي وهذا العمل ، في رأي الكنيسة ، لا يُبعد الانسان عن إرادة الله ولا عن محبته ،

عليه ان يكون الطريق الذي به يصل الانسان الى ربه والهه ، به يشتركون مع المسيح لخلاص الانسان اخيهم لمجد الله الآب . فعلى العلماني ان ينخرط ويتعمّق في الحياة الاجتماعية لا ان يتركها، وان يعيشها بتفاؤل وانطلاق وفرح. وفي هذا دعوة الكنيسة لأبنائها ، دعوة المسيح الاله للعالم بأسره . فالكنيسة كنيسة الجميع تعطيهم نورًا وقوّة وحياة .

بعد ان اوضح البابا في الرسالة بكاملها ان الكنيسة تهتمّ لكل ما يخدم المشكل الاجتماعي يردد في الصفحة الاخيرة منها : « هي عقيدة الكنيسة الكاثوليكية الرسولية ، أم وملكة الشعوب كلها ، تنير وتشمل ؛ وبصوتها الملهم حكمة تمتد الى العصور بكاملها ، وبقوتها تُعطي الانسان الدواء الناجع، الدواء الذي فيه لحاجات الساعة ولصعوبات ولمخاوف الحياة القاتمة الشفاء المضمون».

وإن لمن التعزية ان نجد في هذه الرسالة اخوتنا الغير الكاثوليك ، كلاماً موجّهاً اليهم . مائدة الكنيسة مهيأة للجميع . تعلم الكنيسة ان النور منها يفيض على النفوس، بصورة ظاهرة على من هم بها متصلون، وبصورة غير منظورة على النفوس المستقيمة المتصلة بها برباط سرّي . وان جهلوا هذه الكنيسة فان قلبها يعرفهم وبصوت الأم تدعوهم اليها .

الدولة والحياة الاقتصادية

بعد أن يكون البابا قد ذكر تعاليم سلفائه يميل توًّا بانتباه كلّي الى مشكلة التوازن الضروري بين بادرة الفرد وتدخل السلطات العامّة في عالم الاقتصاد . فيذكر الحبر الاعظم بادئ ذي بدء مبدأين عامين كاساس لهذا التعليم: الاول : أولية البادرة الفردية. الثاني: ضرورة تدخل السلطات العامة وميزة هذا التدخل. فتقول الرسالة: « ليعلم الجميع أن عالم الاقتصاد هو نتيجة البادرة الفردية » . انما على السلطات أن تكون حاضرة وان تساعد تطوير الانتاج بالنسبة للتطور الاجتماعي ولخير المواطن ». هذا المواطن ليس عليه ان يقوم بالامور كلها على هذا الصعيد . اذ انه عليه ان يتدخل ليساعد اعضاء الجسم الاجتماعي ليحقق الوظائف التي باستطاعته تحقيقها . وهذه الافكار كانت قد قيلت من قبل .

فصارت عناية الحبر الاعظم الى ان ينحني على الظروف الحاضرة وأن يُبدي حكماً واقعياً وان يُعطي مبادئ تقوم حداً منيعاً أمام تدخل الدولة المتزايد في عالم الاقتصاد . وهذه هي الحالة اليوم : بما ان العلوم تطورت وزادت تقنيات الانتاج فان الدولة تحسب ان لها وسائل عديدة ١) لتحو عدم التوازن الموجود بين مناطق الانتاج المختلفة داخل الجماعات السياسية وبين البلدان المختلفة على الصعيد العالمي ٢) لتحصر التقلبات في عالم الاقتصاد ولتجابه البطالة بنتائج مثمرة . ان التقدم الذي أحرزته العلوم والتقنية لتعطي الدولة ما يؤهلها للعمل في التطوير الاقتصادي والاجتماعي .

وبعد ذلك تعطي الرسالة حكماً واقعياً : فانها تحلل موقف الدولة أمام الامكانيات الجديدة فتشعر بضرورة التدخل على الصعيد الاقتصادي بصورة اوسع واعمق ومنظمة . والرسالة تقول لنا ان هذا التدخل طبيعي وهو علامة واضحة لعصرنا القائم .

انما كان على البابا ، بعد ان تعرّف للوضع هذا ، ان يُعطي المبادئ التي تشرح معنى هذا التدخل وتحدّ من طموحه . فيقول ذلك في نص كُتب ليكون بمثابة النص الاساسي في تعليم الكنيسة الاجتماعي : « ان تدخل الدولة على الصعيد الاقتصادي ، مهما كان واسعاً ومنتجاً ، ليس من اهدافه ان يقلّل من حرية الافراد ، بل على الدولة ان توسّع نطاق الانتاج الفردي الى اقصى حدّ ممكن بحماية حقوق الانسان الاصليّة . وبين هذه الحقوق ذلك الذي يجعل الانسان دوماً المسؤول الاول في اعالة نفسه واعالة عائلته . وهذا يعني ان تترك ، في اي تعليم اقتصادي كان ، حرية الانتاج » .

في هذا التعليم عبارة جديدة عن اهتمام الكنيسة بكرامة الانسان وعن اهتمامها ايضاً كي تجعل المؤسسات الاجتماعية كلها ، والدولة خاصة ، في خدمة الكرامة .

ان التعرف للانسان ولكرامته ، لحقوقه وحريته على الصعيد الاقتصادي ، لا يعني أن الحبر الاعظم يقاوم تدخل الدولة وقد قال بشرعية هذا التدخل وضرورته . وهو ينبئنا الآن ان المبادرة الفردية وتدخل الدولة لا بدّ منهما لقيام حياة مشتركة منظمة ومنتجة وان المشكل في ان يكون هناك توازن بين الأمرين حسب تقلب الاحوال والضرورات الانسانية .

ولكي يُعطي برهاناً قاطعاً عن ضرورة الأجرين في الحياة الاقتصادية ، يعود البابا الى الاختبار وما فيه من دروس: «ان الاختبار يعلّمنا انه حيث تغيب البادرة الفردية يقوم الاستبداد السياسي ويضعف الاقتصاد الموجه خاصة في انتاج ما يسدّ الحاجة الحياتية وما يتجاوب مع متطلبات العقل : ذلك الذي يشجع روح الاكتشاف عند الافراد ». ويزيد البابا: « وحيث لا تتدخل الدولة فهناك خراب لا يُداوى وهناك استثمار الضعيف والكادح ... ».

تعود الرسالة الى القاء نظرة على دور الدولة عندما يتكلم خاصة على الملكية الخاصة . انما تعطينا تعليلها الاساسي هنا : تدخل الدولة على الصعيد الاقتصادي ، نعم : فالعدالة الاجتماعية تطلب ذلك والصالح العام يقتضيه خاصة في ايامنا . انما على هذا التدخل أن يحترم البادرة الفردية ، لا ان يقوم مقامها لان الانسان هو المسؤول الاول عن اعالة نفسه وإعالة عائلته .

مدنيّة العمل المسيحية

ان ما يثلج القلب عند قراءة الرسالة البابوية هو المحل الاول الذي اولاه الحبر الاعظم العمل : « ان العمل... وهو ناتج مباشرة عن الانسان ، يجب ان يُنظر اليه قبل النظر الى غزارة الخيرات الخارجية التي ليست سوى آلة ووسيلة ». هذا هو التعليم الاساسي وما تبقّى ينتج عنه . « فاذا كان الانسان اليوم يفتش عن احراز كفاءة مهنية اكثر من التملك على خيرات أرضيّة ؛ اذا كانت الثقة اليوم تتّجه الى موارد تنتج عن العمل او عن حقوق تستند الى العمل اكثر منه الى موارد تنبت من الرأسمال او الى حقوق تستند الى الرأسمال فما ذلك إلا لأن العمل ، اكثر من الملكية ، يدخل في صلب الانسان .

ومع ذلك فان البابا يلحّ ملياً على حق الانسان في التمتع بالخيرات ، بخيرات الانتاج . وفي هذا ايضاً عودة إلى الانسان والى حريته ، والى كل ما يساعده في تكوين شخصيته .

قيمة العمل الانسانية

لا يثني البابا يوحنا الثالث والعشرون عن الترديد أنه في كلامه في هذه

الرسالة يقتفي اثر سلفه لاوون الثالث عشر وغيره. فهو اذ يلخص تعليم لاوون يعود مرّة واخرى الى العمل الذي علينا ان ننظر اليه لا كسلعة ولكن كعبارة واضحة عن الانسان . وبعد ذلك يذكر البابا كلمة بيوس الحادي عشر «اننا لا نعير العمل الاهمية الضرورية ولا نجازيه عدلاً اذا لم ننظر اليه في شكليه الفردي والاجتماعي واخيراً ينتهينا الى ما قاله بيوس الثاني عشر في اذاعة اول حزيران سنة ١٩٤١ اذ يقول «ان القيم الثلاث التي ترتكز عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية استعمال الخيرات المادية والعمل والعائلة . اما العمل فهو واجب وحق كل فرد بشري » .

على هذا الصعيد وعلى غيره تقوم الرسالة البابوية على استمرار التعاليم الحبرية السابقة فيها وخاصة تعاليم بيوس الثاني عشر. وكان هذا الاخير قد وجه كلامه مرات الى المزارعين الايطاليين . فاذا قابلنا هذا الكلام مع ما يقوله يوحنا الثالث والعشرون في القسم الثالث من رسالته نرى الشبه عظيماً . يقول هذا الاخير ان هناك مشكلاً اساسياً على الدول ان تسترعيه «ألا وهو عدم التوازن الذي يُخاف من ان يتحكّم بين المناطق الاقتصادية وخاصة بين المنطقة الزرعية من جهة ، والمنطقة الصناعية من جهة اخرى » . ان الانسان ليجد في حراثة الارض دافعاً لأن يثق بنفسه ، ويتكوّن ويتطور ويزيد غنى وثروة ، وعلى الصعيد الروحي ايضاً . وهذا الشغل ، شغل الارض ، يجب ان يُعتبر كدعوة وكرسالة ، كجواب لدعوة الله يدعونا كي نشاركه في تتميم ارادته الصمدانية على تطوير التاريخ ، كارادة بها ننقش ان نصير صمدًا مع الاخرين ، كمشاركة في تكوين المدنية الانسانية .

صدى صوت بيوس الثاني عشر الواضح تزايد فكوّن في هذه الرسالة تعليماً مكيناً وضيّاً . فحيث يتكلّم يوحنا الثالث والعشرون على متطلّبات العدالة في الاسس الاولية ، فانه يذكر بما قاله بيوس عن ضرورة ابدال او تكميل عقد العمل بعقد جماعي. ولذا فان ما تأتي به الرسالة من ايضاحات عن طموح المثال الشرعي في مشاركة المؤسسات حيث يعملون ، عن الصلات في العمل التي عليها ان تكون صلات احترام وتقدير وتفاهم وتكاتف صادق وانتباه للخير المشترك ، عن العمل الذي يجب ان يُفهم ليس فقط كينبوع خيرات ولكن ايضاً كتتميم

واجب وتقدمة خدمة ، واخيرًا عن ضرورة وجود العمال في كل نواحي تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كل هذه الايضاحات الخيّرة نتيجة المبدإ الذي سنّه بيوس الثاني عشر في رسالته الى السيد شارل فلُري في سنة ١٩٤٧ عن ميزة العمل الاجتماعية اذ قال :

« فوق التمييز بين ارباب العمل والعمّال الذي يُخاف أن يصير فاصلًا كاملًا، نجد العمل ، ذلك العمل الذي هو هدف حياة الفرد وهدف حياة الجميع كي يعطوا المجتمع الخيرات والخدمات الضرورية والنافعة: واذا ما فهمناه هكذا فباستطاعة العمل ان يجمع البشر مع بعضهم حقًا وصدقًا؛ باستطاعته ان يعطي مجددًا شكلًا لمجتمع صار وكأن لا كيان له ».

فالعمل اذًا في نظر يوحنا الثالث والعشرين لا يمكن ان يُقام به إلا بصورة جماعية اي بتكاتف وتنظيم . ولذا فتمدح الرسالة المؤسسات المهنية والنقابية للعمل التي قامت به أمام السلطات . لكن البابا يميّز في مدحه هذا المؤسسات التي تستوحي الايمان المسيحي لكيانها وازدهارها ، تلك المؤسسات التي تسهر على خير العامل المادي والروحي وتخلق في المجتمع اندفاعًا مسيحيًا نحو التجديد. وهنا يذكر مؤسسة النقابات المسيحية العالمية (C.I.S.C.) . ويعود البابا ليمدح العمل الذي يقوم به المؤمنون في مؤسسات اخرى تستوحي المبادئ الطبيعية للحياة المشتركة وتحترم حرية الضمير . ولذا فالبابا يميّز بين شركة النقابات العالمية (F.S.M.) وهي في وحيها ماركسية ، وبين شركة النقابات الحرة العالمية (C.I.S.L.) . وفي النهاية يعبّر البابا عن احترامه لمنظمة العمل العالمية (O.I.T.) التي لسنين خلت «تجتهد لتكوّن في العالم نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا مميزًا بالعدالة والانسانية وحيث يستطيع العامل ان يُعبّر عن احتياجاته الشرعية » .

اجرة العمل

إن حقّ العمل بالاجرة ركّزه الباباوات على ميزات ثلاث : فالعمل ضروري وهو شخصي واجتماعي. فاذا كان العمل ضروريًا لحفظ الحياة قد ينتج من ذلك أن للانسان حقًا صريحًا على ثمرة عمله. واذا كان شخصيًا فينتج من ذلك ان هذا

الحق يتطلب اجرة كافية تسدّ حاجات الفرد ، واذا كان اجتماعياً فينتج من ذلك ان ثمرة عمل الكل هي للجميع حسب توزيع عادل .

ففي الرسالة البابوية « أم ومعلمة الشعوب » يتكلم البابا على اجور العمل عندما يتكلّم على توزيع العائدات العادل . فهو يضع صلة واضحة بين ماهية العمل — وهو خدمة الصالح العامّ — وبين الحق الذي يعود له في العائدات . ولذا فان الحق الاجتماعي يتطلّب ان تكون ثروة الشعب الاقتصادية «لا نتيجة غزارة الخيرات فحسب ، بل ايضاً نتيجة توزيعها الفعلي العادل ». وما السبب في ذلك سوى ما كان قاله بيوس الثاني عشر عندما تكلّم على الاقتصاد الوطني الذي هو ثمرة عمل افراد يشتغلون موحّدين في المجتمع السياسي والذي ليس له من هدف إلا ان يؤمن دون انقطاع اسباب الرفاهية التي فيها تزدهر حياة الافراد». وبهذا « يتمّ حق كل فرد في استعمال الخيرات الارضية ». فيفكر البابا بهذا ويقول ان نفسه حزينة لما يراه ، في بعض البلدان التي لم ينلها التطوير الكافي بعد ، من تناقض بين فقر الجماهير المدقع وبذخ بعض الافراد ، كما في بعض البلدان التي تكون ثروتها من الذهب الاسود . اما في البلدان المتطورة اقتصادياً فانه يرى التناقض بين الاجور دون النظر الى ما يعطيه العامل للصالح العام . واخيراً يرى الضغط الذي يضطر الشعب لزيادة فاعلية الاقتصاد الوطني بالتسلّح .

يعرض البابا أن من واجبه الالحاح على « ان الاجرة ترتكز على العدل والعدالة » لا يقلّل من قيمتها المسافات والايام ، حتى ولو كان يتوجب لتطبيقها ان تدرس ثروات البلاد والتي من المستطاع استعمالها . فهناك اجور تسمح للعامل بحياة انسانية اولاً وتفسح امامه مجال تحمّل المسؤوليات العائلية . هناك أيضاً ما يُعطيه الفرد للانتاج ، هناك حالة المؤسسات الاقتصادية وهناك متطلبات الصالح العام الوطني » . كل هذا كان البابوات قد قالوه . اما الجديد في هذه الرسالة فهو ان ينتبه العالم الى ردّة فعل الاجور على صعيد الخير العام الدولي ، في ما يتعلق بالمجموعات الدولية . فالتعليم المسيحي يدخل بهذه الصورة انسانية اقوى في المعاملة الاقتصادية بين الشعوب كما جربت ان تحققه السوق المشتركة الاوربية . وبهذا نرى ان توزيع العائدات الاجتماعي يتم على صعدان مختلفة : يبدأ في وحدات الانتاج الدنيا ، ويُصلَح كي يصير انسانياً وافياً على صعيد

الاقتصاد الوطني الدولي. ومهما يكن من إمر، فان للعامل الحق بعائدات كافية ليظلّ انساناً وليكفي حاجاته الثقافية .

وللوصول لهذا الهدف ، يجب على التطور الاجتماعي ان يصحب التطور الاقتصادي كي تصير لكل فئة من الفئات الاجتماعية حصّة من الانتاج . وبينا يدين البابا كل عدم توازن اجتماعي واقتصادي يراه في الاقتصاد الدولي ، في الاقتصاد الوطني وفي المؤسسات ، فانه يذكر بمتطلبات الصالح العام في مراحله المختلفة ، وخاصة المشاركة بين سائر المقومات الاقتصادية الوطنية ، يذكر ايضاً بضرورة محو المتناقضات في مناطق الاقتصاد،يذكر بالتوازن بين التوسع الاقتصادي وتطوّر الاشغال العامة الاساسية، يذكر اخيراً بالسهر كيلا تتكون فئات ممتازة حتى بين العمال الخ . الخ...

تخصص الرسالة مقاطع ثلاثة للتكلّم على عدم التوازن في الاعمال . فهذه المقاطع ستقتضي التفاسير العديدة ، وتطبيقها يتطلب الدراية الواسعة وتوجيهها يبدو ضرورياً . فبعد ان يعيد على مسامعنا مبدأ بيوس الحادي عشر انه من الاجحاف بمقدار ان يعاد للعمل وحده او للرأسمال وحده ما ينتج عن تكاتفهما، وبعد ان يستلهم قولَ بيوس الثاني عشر الذي يحمل الانسان على ان يهتمّ كي يكون الرأسمال في المستقبل موزعاً بعدالة اكبر ، يؤكد البابا يوحنا « ان للعمال في بعض الظروف الحقّ في جزء من عائدات العمل وان هذا الحقّ هو من نتائج العدل ويتوصل العامل الى ذلك بان يكون له قسمٌ من ملكيّة العمل حسب الشكل والمقدار الضروريين ».

- اما ما يُحدّد ذلك الحقّ مثل المؤسسات الوسطى او الكبرى ، مثل قوة الانتاج المتعلّقة بالتمويل الشخصي ، الاسهم ، كل هذا يجب ان يُتدارس بامعان وتروّي . ويكون البابا يوحنا بهذه الطريق قد سنّ الدرب المجدي لا للانتفاع الملائم بل للعدل الذي على الرأسمالي ان يحققه تجاه العمال كلهم ومنهم من اجورهم تعلو الاجرة العدل . هذا التعليم يفتح الآفاق الواسعة امام من هم بنيّة صالحة وامام المشترع الفهيم .

نظرة مسيحية الى العالم

هذا الدور المهمّ الذي يوليه البابا للعمل في رسالته « ام ومعلمة الشعوب »،

هذا التفضيل الذي يعبّر عنه هنا يتعلقان مباشرة بنظرة الكنيسة المسيحية الى العالم . فالعمل في نظرها هو « لقب شرف ونبل » لأن له صلة بالخلق ، لان غايته تحسين الانسان اخلاقياً ومادياً (بيوس الحادي عشر) ، لانه يخدم الغير ويحقق حاجاتهم ، لان المسيح كرّسه وقدّسه وادخله في الفداء .

يخصّص البابا القسم الاخير من رسالته إلى مفهوم الحياة الاجتماعية «فالانسان هو اصل واساس ، هو هدف وموضوع المؤسسات حيث تظهر الحياة الاجتماعية». هذا المبدأ المستلهم من بيوس الثاني عشر يحفظ « كرامة الشخص البشري المقدسة» التي هي اجتماعية بطبيعتها والتي جعلها الله بتعبيه فائقة الطبيعة حسب غايته الالهية. هذا المبدأ هو اساس التعليم الكنسي التي يجب ان تمتدّ في التدريس في كل طبقات التعليم ذاك وبكل طرق النشر .

فاذا كانت اعمال المؤمنين الزمنية تدور في اطار المبادئ والتوجيهات الاجتماعية المسيحية « فالعمل اذاك لا يصير آلة للذل (كلمة بيوس الحادي عشر استعملها يوحنا الثالث والعشرون) وعصرنا لن يبدّل الانسان ويكوّن منه « جبارًا في العالم المادي قد خسر روحه » (كلمة بيوس الثاني عشر استعملها البابا يوحنا). بل يكتمل الانسان بعمله اليومي الذي له — في رأي الجنس البشري اجمع — هدف ارضي وغاية ارضية ؛ اما العمل الذي يقوم به الانسان بشركة عمل المسيح « فيصير كتمديد لعمل المسيح وتكون له قيمة خلاص ... ان العمل الذي به يحقق الانسان كماله الروحاني يوزع على الغير ثمرات الفداء. والمدنية التي فيها يعيش ذلك الانسان تدخلها خميرة الانجيل ».

وينهي البابا يوحنا رسالته عن تطورات المشكلة الاجتماعية الحديثة مستلهماً نور التعليم المسيحي فيقول: « تجابه الكنيسة اليوم واجباً عظيم الشأن: ان تعطي مدنية اليوم نبرة انسانية ومسيحية». وكي تصير هذه المدنية التي هي مدنية العمل مسيحية ، على اعضاء جسم المسيح السرّي ، اكليروساً وعلمانيين ، وخاصة العلمانيين منهم لانهم في الزمنيات موجودون ، ان يتكاتفوا لكمال ملكوت الله على الارض وذلك بسماع صوت الكنيسة ، أم ومعلّمة الشعوب كلها .

مشاركة العمّال حياة المشاريع

يقول البابا يوحنا انه يقتفي آثار سلفائه عندما يبدأ بالكلام على العامل ومحله في المشاريع المختلفة . كان لاوون الثالث عشر قد سنّ قوانين العدل في عقد الاجور . وكان بيوس الحادي عشر بحكمة وصلابة ادخل مشكلة مشاركة العامل بصورة واضحة حياة المشاريع تلك . وبهذا فكر ان يعطي العقد نبرة اجتماعية وصورة جماعية . والامور تطوّرت منذ ذلك الحين . وما ذلك، حسب قول البابا يوحنا، إلا للاسباب التالية : الثقافة والتدريب المهني المتزايدة عند العمال ، دخولهم الحياة السياسية : هذه الاسباب نجعلهم يتحمّلون بناء وضجر ان يكونوا آلات انتاج ليس إلّا ، لا وجه لهم ولا اسماً ، مثل المواد الخام. فان العامل ، بعد ان توصل الى ديموقراطية ثقافية (نسبيّة) والى ديموقراطية سياسية يطمح الى ديموقراطية اقتصادية . وكان بيوس الثاني عشر قد قال وردّد ان الانسان يجب ان يكون لا شيئاً بين الاشياء ولكن فاعلاً حرّاً ومسؤولاً . ولذا فان الرسالة الجديدة تضع هذه المشكلة على صعيد عالٍ جداً: ليس المطلوب فقط ان تُعطى للعامل فوائد مادية ، مالية : ان يشارك ارباب رأس المال بالربح وبالملكية ، وان ينال جوّاً ملائماً للصحة والأمن ، وان يخفّف عمله : هذا كله لا يجهله البابا يوحنا ولكنه يؤكد ان هذه المنظّمات العالية والربابية، ان السلطات المدنية والرأي العام يظلون دوماً ادنى مما يطلبه اذا ما توقفوا عند هذه الاجراآت . المشكلة الاساسية هي شخصية العامل مع ما لها من عمق وقيمة.

المبدأ

هذا هو المبدأ: «نُقش في الطبيعة البشرية نفسها ان يتحمل الانسان مسؤوليته وان يسير نحو الكمال في العمل الذي يقوم به ».

وهذه هي النتيجة : « إذا كانت أسس عقيدة اقتصادية وتطبيقها تنال من المسؤولية وتقف حاجزاً منيعاً امام البادرة الفردية، فان هذه الاسس وهذه العقيدة الاقتصادية ظالمة حتى ولو انتجت بغزارة واتبعت توزيع الثروة بعدل وعدالة ».

لا نجد وضوحاً كهذا في كلمات قيلت سابقاً في هذا الموضوع . ولذا فان موجهي الاقتصاد والسلطات العامة التي يجب عليها ان تسهر على الصلات الملائمة،

تجابه فروض عدل جديدة : في هذه الفروض تؤكد حقوق العمال ويؤكد ايضاً عدل عند كل من يوجه التصاميم الاقتصادية. وهذه الحقوق اساسها في المشاركة في العمل لا في المشاركة في الملكية .

لكي يحقق هذا المبدأ عليه ان يدخل المشاريع الصناعية والمهنة والوطن والمنظمات الدولية : وبين الاولى وما يليها نجد المشاريع الكبرى او الوسطى . عند هذه نقف هنيهة .

لا نعني هنا الانتاج المادي فقط ولا المشاركة في تقسيم الثمرة. نعني تنظيم صلات العمل الذي يُعطي العامل والموظف امكانية استثمار شخصيتها المتفتحة ، مسؤوليتها وتوقيها الى البادرة . نعني تنظيم المشاريع العام حيث يتعرف العامل الى المحل الذي هو له ، الى الرباط الذي يربط عمله بعمل الآخرين ؛ نعني الصلات بين المنتجين واربابهم : «فلتكن للعمال ، يقول البابا ، امكانية اسماع صوتهم ، امكانية المشاركة في العمل ، امكانية تقديم اختبارهم ، امكانية ان لا يظلوا عديمي الفاعلية تجاه الحلول التي توجه عملهم» ، نعني اخيراً سير المشاريع الطبيعي ، نجاحه ، صعوباته ، امكانيات الاجور ، شروط العمل .

لا تستعمل الرسالة حلولاً وضعية. وما ذلك الا للتعبير عن صدقها ، وللتعرف الى مختلف الحالات ، احتراماً لعمل العلمانيين .

ليس من ميزات الرسالة ان تعطي حلولاً تطبق كما هي وتنجح . لا تعيش الكنيسة في اوهام كهذه وفي كل هذا مقداره. ان الكنيسة تعلم اختلاف الظروف الزمنية والمكانية وضروب المشاكل التي تعتري المفكر في حقبة من الوقت « ليس بالمقدور ان يحدد سابقاً نوع ودرجة مشاركة العمال اذ هذا كله معلق بحالة المشاريع الوضعية» وبتطوير الاجتماعي لكل بلد .

الشروط

ما هي شروط مشاركة العمال في المشاريع الاساسية . مع حفظ السلطة للخير العام ، يستطيع العامل ان يشارك في المشروع حسب كفاءته وقبوله المسؤولية. وعلاوة على ذلك فانه مطلوب من الفريقين الاحترام المتبادل والتفاهم. وهذه المشاركة لتؤول يوماً الى هدم كل ما هناك من سوء تفاهم ومن عداوة.

ولذا فيقول البابا يوحنا : « على الانسان ان يفهم العمل ويقوم به لا كمصدر فوائد مادية فقط ولكن كتتميم واجب وتقديم خدمة » . ان البشر باجمعهم يرون انفسهم في عمل واحد اصالح الجميع : خدمة الوطن ، خدمة الشعوب الغير الحائزين على وسائل التقدم والرقي . فعلى الانسان ان لا ينظر الى المصانع والمشاريع كمعين دراهم وثروة . على ارباب رؤوس الاموال وقد جباهم الله علماً وثقافة ومالاً ان يروا في العمل وسيلة تفتح عمالهم على ارباب العمل والعمال سوية ان ينظروا الى الخدمة التي يؤدونها للآخرين . اذ ليس لهم ان يزيدوا مواردهم ورغدهم ، عليهم ان يساعدوا هذه الكثرة من الناس الذين حرمهم الدهر وزاد جوعهم ومرضهم وجهلهم . فاذا ما سار الانسان ايًا كان ، رب عمل او عامل ، على هذه الطريق ، تفوق على الحواجز والعقبات وعلى الثورات الاجتماعية .

ان ما اتى به البابا يوحنا من توجيهات لخلق مجموعة اشخاص في صلاتهم ووظائفهم واحوالهم المختلفة ، ليزيد تعليم الكنيسة الاجتماعي رونقاً وثروة .

٥

الملكيّة الخاصة

كانت رسالتا لاوون الثالث عشر وبيوس الحادي عشر قد تطرقتا الى موضوع الملكية فدرستا شرعيتها واساسها في الشريعة الطبيعية وحددتا وظيفة تلك الملكية على الصعيدين الفردي والجماعي . ولمّ العودة لهذه الموضوع !

- شرعية الملكية الخاصة

تطوّرت الاحوال منذ الحرب العالمية الثانية لدرجة جعلت المفكر يسأل إذا كانت التقلبات التي حدثت تكتفي بالبراهين المعطاة الى الآن واذا كان لها من قيمة بعد .

في الماضي كانت الصلة وثيقة بين الملكية وإدارة مشروع ما ، اما اليوم فالفارق عظيم بين ملكية الانتاج ومسؤوليات الادارة في المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، ولذا ترى السلطات صعوبات جمة « للسهر على ان لا تعاكس الاهداف المتوخاة من مديري المشاريع الكبرى ، أي متطلبات الخير العام » . في

الماضي كانت ملكية صغيرة تؤمن للقلب الطمأنينة والسلام ؛ اما اليوم فان الانسان يفتش عن شركات التأمين والضمان الاجتماعي . في الماضي كان الانسان يثق بفوائد الرأسمال؛اما اليوم فان الانسان يطمح الى كفاءة مهنية . فتكون الثقة في موارد تتأصل في العمل وفي حقوق اساسها العمل .

كل هذا صحيح . ولكن أخيرت الملكية الخاصة قوتها وقيمتها . ان لحق الملكية قيمة دائمة وتعتمد على الانتاج ايضاً. والبرهان على ذلك يستقى من الاختبار ومن العقيدة — فتقول الرسالة : ١) ان حق الملكية الخاصة هو «حق طبيعي مؤسس على أولية الفرد الاساسية على المجموع » ، اي ان هذا الحق يتأصل في طبيعة الشخص البشري نفسه ولها في كيانه وهدفه الاولية. ٢)وهذا الحق هو نتيجة منطقية لما يؤكد من ان«العالم الاقتصادي ينتج عن بادرة الافراد الشخصية»: فكيف يطبق مبدأ كهذا الم يعترف بحرية الفرد باستعمال الوسائل الضرورية. ٣) يؤكد التاريخ والاختبار ان حرية الشخص البشري تجد في هذا المبدأ امناً واندفاعاً :«اذ ان في عالم الديكتاتورية لا تعرف الحرية الا الكبت». ٤) هناك تبديل لدى بعض الحركات السياسية والاجتماعية التي تود ان توحد في الحياة اليومية بين العدل والحرية . ان هذه الحركات « كانت لوقت قصير قد رفضت الملكية الخاصة على وسائل الانتاج ولكنها بعد ان درست واطلعت على الحقيقة الاجتماعية جددت عزمها في التمسك في المشكلة وفي العودة الى موقف ايجابي » .

فليس اذاً من رأي الكنيسة ان تغير موقفها من الملكية الخاصة . وليس ذلك حباً منها في ان تساند الغني والمتمول ضد الفقير والتاعس. انها تريد ان تصير الملكية الخاصة ما يجب ان تكون: « حارسة الحرية الاساسية وعنصر قيم في تكوين النظام الاجتماعي». وهذا الموقف يسانده تطور العالم الاقتصادي والاجتماعي : فتزيد العائدات وتزيد الاجور. وبهذا يتوصل العامل الى الاحتفاظ بقسم من ماله فيصير رويداً رويداً من المالكين. فلا نرى « كيف ينكر هذا الحق الطبيعي الذي يتأصل في العمل المجدي ويتغذى منه ، في العمل الذي هو الوسيلة الصالحة لتكوين الشخص ولتمرين مسؤوليته في النواحي العديدة ، العمل الذي هو عنصر استقرار العائلة وامتداد السلام في الحياة المشتركة » .

انتشار الملكية الخاصة

لا تكتفي الكنيسة بتأكيد الحق ذاك ولكنها تطلب بأن يعمّم خيره . فالملكية الخاصة ليست ميزة البعض ولكنها لطبقات المجتمع كلها . هذا ما تطلبه كرامة الشخص البشري وهذا ما يرمي اليه النظام الاجتماعي الذي يحترم قبل العمل .

على الجميع ان يعملوا ليصلوا الى نشر هذه الملكية الخاصة ، اذ في ايامنا تتطوّر بسرعة عظيمة الهياكل الاقتصادية وبها تصير سهلة بادرة الافراد وبها تقوم سياسة اقتصادية واجتماعية تشجع الوصول الى ملكية خاصة لخيرات دائمة كالبيت والارض والآت الصناعة والآلات الضرورية لتكوين مزرعة عائلية الخ.». والبلدان التي أمنت سياسة ترمي الى السهر على الملكية الخاصة هي تشهد بالنتائج الحسنة .

الملكية العامة

او هذا يقودنا الى نحو الملكية العامة ، الى ان نرفض للدولة والمؤسسات العامة ملكية شرعية على خيرات الانتاج ؟ كانت الرسالة « اربعون سنة » قد اكدت ان هناك خيرات انتاج تصير خطرًا للخير العام اذا ظلت في ايدي افراد. ولذا فالميل اليوم الى امتداد الملكية العامة . وما ذلك الا نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا الذي ينظر بازدياد الى الدولة ويعطيها ميزات وصفات اوسع . فالبابا يوحنا يسجل هذا كله . لا يدين ولا يمدح ولكنه يؤكد بعض المبادئ التي يجب ان تحترم في امتداد الملكية هكذا الى الدولة: وبين تلك المبادئ انه على الدولة ان تترك للافراد وللمجموعات الاساسية ان تنمو ما تستطيع تنميه بمساعدتهم على القيام بالواجب . والمبدأ الثاني هو الخير العام الذي يجبر الدولة على ان لا تمدّ سلطتها الا في الحدود المتوجبة للخير العام: «وعليها ان لا تمحو او ان تقلل الملكية الخاصة». ولتحقيق هذين المبدأين يأتي البابا على ذكر مبدأين اخرين عمليين: ١). ان لا يكلّف في تدبير الملكية العامة إلا الاشخاص التي تتميز بكفاءتها وبالمسؤولية امام البلاد. ٢) السهر على اعمال هؤلاء كي لا تتكوّن دولة في قلب الدولة .

وظيفة الملكية الاجتماعية

وقبل ان ينهي كلامه على هذا يتوقف البابا عندما كان قد قاله بيوس الحادي عشر من ان للملكية وظيفة اجتماعية، من ان خيرات الارض هي لاعالة البشر، من ان الخيرات الخاصة هدفها الكمال الشخصي ومساعدة الآخرين.

نعم ان الدولة اليوم والمؤسسات توسع حقل عملها. ولكن هذا لا يمنع الملكية الخاصة من الخدمة. وما علينا الا ان نُلقي نظرة حولنا لنتبيّن أن لوظيفة الملكية الخاصة ميداناً واسعاً في التطبيق: «هناك مآس عظيمة وآلام مزمنة لا تتوصل المساعدة الخيرية ان تنالها وان تداويها. ولذا فان هناك حقلاً واسعاً للعاطفة المسيحية، للمحبة المسيحية الفردية. ولنقلها صراحة فان لبادرة الفرد المتنوعة الاشكال فاعلية اكبر لخلق القيم الروحية».

هذا هو تعليم الكنيسة الاجتماعي في ما يتعلق بالملكية الخاصة. وما يهمها في كل ذلك هو الانسان، الشخص البشري، كرامته، حقوقه وحريته. لا تريد نظاماً اجتماعياً ينتفع منه عدد يسير من الاثرياء، ان ما تريده هو نظام منفتح لاكبر عدد ممكن كي يتوصلوا الى الملكية الخاصة يسمح للجميع بحياة كريمة امينة. لا تقول بان للمالك الحق بالانتفاع بصورة انانية بماله وثروته، انما تقول بواجباته في مساعدة الغير الذين هم في حاجة، ذلك الواجب الذي لا يزول بتدخل الدولة بمساعداتها وضمانها الاجتماعي لخير الفقير. وخلاصة الكلام: تعليم عن الانسان، تعليم موجه للانسان، تعليم يحفظ للانسان الوسائل التي تؤهله ان يظل ربّ حياته ومصيره.

الزراعة

لم تهتم رسالة لاورن الثالث عشر بمشكلة الزراعة والسبب في ذلك ان البابا اذاك اراد ان يضرب ضربة قاضية مذهب الاقتصاد الحرّ الذي كان يردّد ان ليس للدولة من سلطة لأن تتدخل بين رب العمل والعامل لاصلاح ما يتطلب الاصلاح وان ليس للعامل ان يشترك مع اخيه العامل لتاسيس النقابات التي تدافع عن الحقوق المهضومة. فكانت الطبقة العاملة طبقة متخلفة في البلدان الصناعية.

انما تعليم الكنيسة ليس فقط للعمال . ففكّر البابا يوحنا ان يعطيه الآفاق التي يستحق فيقول: « ان توالي الايام والتاريخ ليتطلّب عدلاً وعدالة . وهذا العدل والعدالة يجب ان يسودا الصلات بين العامل والادارة ورب العمل ، يجب ان يسودا الصلات بين مختلف طبقات الاقتصاد، بين المناطق المتخلفة في الاقتصاد الوطني ، وعلى الصعيد العالمي يجب ان يسودا الصلات بين البلدان التي يختلف تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي » .

تصوّر لنا الرسالة المناطق الزراعية كمناطق متخلفة يجب ان تساعد بشتى الوسائل . ان الخدمة التي تؤديها المناطق الزراعية تلك هي خدمة اساسية. فاذا ما اهملت هذه المناطق مات العالم جوعاً . وما ينفع الانسان ان يحسّن خدماته في شتى الحقول . عليه اولا ان يحيا ويعيش .

وبما ان عدد سكان الارض على تزايد متصاعد ، ايحق لنا ان نهمل تلك المناطق الزراعية؟ فاذا عملنا ذلك رأينا سكانها يزحفون الى الاوساط الصناعية. ولذا « فمن الضروري ان يعالج عدم التوازن بين الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي كي لا تتخلف كثيراً حياة المزارعين عن حياة اهل المدن ، كي لا يكون للمزارعين مركّب نقص ، كي يؤمنوا بانفسهم باستطاعتهم ان يربّوا شخصية وبان يتذرها وبان ينظروا الى المستقبل». وبعد ذلك تأتي الرسالة على بعض الوسائل التي تساعد المناطق الزراعية في تطويرها :

١) على كل فرد وعلى السلطات خاصة ان يساعدوا المناطق الزراعية لتحصل على الوسائل الضرورية لتطويرها : الطرق ، وسائل النقل ، المواصلات ، ماء الشفة ، السكن ، الادوية والاسعافات الطبية ، التعليم الابتدائي والمهني ، الخدمة الدينية ، الالعاب المريحة » .

٢) زيادة عائدات المزارعين بتحسين تقنية الانتاج ، باختيار المزروعات الخ. وبهذا يصير باستطاعة المجتمع الزراعي ان يستهلك كمية كبيرة من الانتاج الصناعي وان يعطي المجتمعين احسن ما بامكانه ان يحققه » .

٣) للوصول الى هذا التطوير المتوازن بين مناطق الانتاج ، يجب ان يُصار الى سياسة واعية في الحقل الزراعي: الضرائب ، التسليف ، الضمان الاجتماعي ، توسيع الصناعات التبديلية ، تجديد المؤسسات». كل هذا يعود اليه البابا ويشرحه

ويلح على الدولة وعلى الحكومات في تطبيقه، انما يردّد ان المزارعين وحدهم هم الذين يعملون في تطوير الاقتصاد، في التطوير الاجتماعي، في زيادة الثقافة في الاوساط الزراعية. وبما ان المزارع يعيش منفرداً عن اخيه فلذا يدعو البابا المزارعين على تكوين شركات مهنية او نقابية او مؤسسات تعاونية: تعاونية الانتاج، والشراء والبيع والتسليف والنقل الخ.

٥

اوطان غنيّة واوطان فقيرة

تعتني الرسالة البابوية في هذا القسم منها بالصلات بين «مجتمعات سياسية متطوّرة اقتصادياً وبين البلدان في طريق التطوير». فالموضوع اذاً يتجاوز مشكلة المساعدة الاقتصادية.

لا يتكلّم البابا على البلدان المتأخرة ولا على البلدان المتخلفة. يتكلّم على البلدان في طريق التطوير ويفضل هذه الكلمات الاخيرة على التي سبقتها. وهذه البلدان في طريق التطوير هي تلك التي فيها يموت المواطن جوعاً ويأساً. ومشكلة الصلة بين هذه البلدان وبين تلك التي تطوّرت هي مشكلة عصرنا الاساسية.

مبدأ المساعدة المتبادلة

يذكّر البابا يوحنا في اول رسالته حق الانسان باستعمال الخيرات المادية. وهذا الحق يعلو كل حق آخر حتى حق الملكية الخاصة: «اذ ان الله وضع الخيرات لتكون في متناول الانسان حسب مبادئ العدل والمحبة»: هي العائلة البشرية التي لها السلطة لهذا الاستعمال. وكل انسان على هذه الارض يحمل ثقلاً: فهذا تقل الخيرات وهذا تقل قلّتها. اذ ان الفروق بين الشعوب وتوزيع العائدات العالمية هو عدوّ «سلام دائم وخصب».

طرق المساعدة المتبادلة

سمع البابا صوت الشعوب وحسرتها ومطالبتها بالعدل. فصار صوته قوياً يوبّخ: «في بعض البلدان خيرات الارض غزيرة. في غيرها نرى قسماً وافراً من الشعب يحارب الفقر والجوع. فان العدل والانسانية يطلبان ان

يساعد الاولون اولئك اذ ان هدر وضياع الخيرات الضرورية لحياة البشر يعدّ جرح العدل والانسانية » .

والبابا يعلم ان مساعدات ظرفية لا تكفي لتأسيس اقتصاد قوي متين. فانها تترك صحراء مسافات وسهولاً وانهاراً وغابات ومعادن . فالمساعدة للبلدان في طريق التطوير تتطلّب اقتصاداً منتجاً وذلك بازدياد مستمرّ يساعد الخلق في تنظيمه وتغييره وخصبه وزيادة مجد الله الخالق . وللتوصّل الى هذا فرؤوس المال ضرورية وخاصة الكفاءة التقنية والعلمية والمهنية . اذ ان تخلّف بعض البلدان ليس فقط في الجوع ولا في المرض ولا في قطع الامل من الحياة ولا في الانتاج الزراعي الضيّق ولكن في بطء التطوير العلمي عند شعوب قبلت بما يسدّ رمقها وفضّلت ان تتأمل في النظريات او ان تسن لنفسها شريعة حياة عملية. فمنذ مئتي سنة كانت اميركا صحراء وقاحلة . وكانت اوروبا لا تستفيد من مواردها اكثر من الصين والهند . اليوم السفر ليس فقط تغيير البلد انما هو تغيير العصر .

لا تقرّر الوسالة أيها افضل بين طرق المساعدة. انما يمدح البابا المصارف العالمية، يمدح الافراد الذين يشغلون رؤوس اموالهم ، يمدح المؤسسات العالمية والمنطقية. يمدح الدول والجماعات الخاصة التي تقدم اسعافاتها التقنية . يذكر بالخير مؤسسة F. A. O. ويشجع مبرّات المساعدات للطلّاب .

لم نرَ لمئة سنة خلت ضريبة الدخل في بلد من بلدان العالم . او سنرى في المستقبل ضريبة عالمية تفرض للوصول الى كمية الثلاثة عشر مليارًا الضرورية حسب رأي الامم المتحدة لتقدّم البلاد الفقيرة ؟

روح المساعدة المتبادلة

هي اعمال تكاتف وعدل عالمي تدعوّ اليها الكنيسة اليوم كل المسيحيين . ومن اسس هذه السياسة الاجتماعية الاصيلة : الحكمة في البلدان التي تقبل المساعدة لتنتفع من خبرة البلدان المساعدة . لا انكسار بل تفاهم .

ثانياً — العدالة : يجب ان يتساوى التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . على التقدم ان يكون متوازناً في الزراعة والصناعة والخدمات الاخرى المهمة .

ثالثاً — احترام البيئات : ليس هناك حلّ واحد للشاكل . بل على التقدم

الذي تريد البلدان في تقدمه للبلاد في طريق التطوير ان يطابق على البيئة مع ما فيها من عادات وتقاليد ومن تراكيب اجتماعية بالية الخ. على البلدان المتقدمة ان لا تفرض نفسها على غيرها من البلدان. عليها ان تعرف البلدان المتخلفة بما تريد هي نفسها قبل أن تساعدها في نيل ما هي بحاجة اليه .

رابعاً — نزاهة سياسية : مساعدة البلدان المتقدمة يجب الا تكون للفائدة الشخصية ولفرض السيطرة عليها. فان ايام الاستعمار قد ولّت . ولذا فعلى البلاد التي تساعد ان تعطي ما ينفع البلدان المتخلفة في صعودها بقوتها في سلّم الاقتصاد والاجتماع ، « وبهذا تكون البشرية كلها قد الفت مجموعاً عالمياً اعضاؤه يفهمون حقوقهم وواجباتهم ، يعملون كاخوة في تحقيق الخير الشامل » .

فان المساعدة الخيّرة هي التي تكون ام ومعلمة الحرية في تأكيد نفسها . هذه المساعدة التي تكون الصداقات والتداول ، التقدم والرغد .

خامساً — احترام سلّم القيم : « لا شك في ان التقدم العلمي والتقني ، في ان التقدم الاقتصادي ، في ان تلك الخيرات ليسوا ابداً القيم الشاملة ولكنها وسائل الى القيمة المطلقة ». فان الانسان يفوق الجماعة السياسية بروحه وعقله. في قلبه عطش ، حنين ، الى الحق والخير والجمال ، يسير الى الخير الاسمى الذي لا يستطيع الزمن ان يعطيه إياه. . . فيعود البابا هنا الى موضوع الرسالة الاساسي: قيمة الانسان : « نقولها بحسرة : في البلدان المتقدمة لقد ضعف الضمير ولم يعد هناك سلّم للقيم ؛ لقد هزئ الانسان بقيم العقل ونسيها وجحدها. ان تقدم العلوم والتقنية ، ان التقدم الاقتصادي ، ان الراحة المادية لها ما يجذبها . يفتش عنها الانسان كما يفتش عن الخير المطلق وهناك الخطر الاول يدخل في المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة للبلدان في طريق التطوير ، بينما في هذه الاخيرة تقاليد الاجداد احتفظت بقيم انسانية . ولذا فمن يجرح هذا الضمير عند هذه الشعوب يكون قد ارتكب جرماً اخلاقياً ».

لا عالماً شيوعياً ولا عالم رأس المال : كلاهما ظلم واضطهاد .

o

يسير العالم نحو وحدة شاملة. والكنيسة تعمل اليوم في ان تحقق هذه الوحدة هي من قبل الله تمتد الى الكون باجمعه وفيها تحترم المدنيات كلها والثقافات .

هي وحدها تعطي الكون وجه الانسان . هي تنتصل من كل تفريق وانفراد وعزلة لتُصبح حسب دعوتها الاساسية ام الكون ومربية الضمائر .

٥

زيادة السكان والتقدم الاقتصادي

هناك مأساة لم تغب عن البابا يوحنا في رسالته: « مشكلة زيادة السكان والتقدم الاقتصادي ووسائل اعالة هؤلاء السكان ان على الصعيد العالمي وان في البلدان المتخلفة » .

يتزايد عدد السكان بدرجة انه يفوق وسائل الاعالة . وخاصة في البلدان المتخلفة . فسكان العالم في سنة ١٩٦٠ وصل عددهم الى ثلاثة مليارات . وفي اول القرن التالي سيصل الى ستة مليارات . فاليوم ما يقرب من المليارين يتغذى قليلاً جداً او لا يتغذى . واذا ما اخذت الوسائل اليوم لتقديم المواد التي يملكها العالم لوصلنا الى اصلاح وتقويم الاعوجاج . ولكن هذه الموارد لن تكفي في عام ٢٠٠٠

لا يعود للبابا أن يعطي الحلول الوضية لمشاكل الساعة . عليه ان يعرض المبادئ التي تحفظ كرامة الانسان وتعطي الحلول صبغة انسانية . وهناك ثلاثة مبادئ : حل المشكلة الانسانية لن يكون بطرق تعاكس متطلبات الانسان الاخلاقية : « نعلن بصورة رسمية وعالياً ان الحياة البشرية يجب ان تستمر بواسطة العائلة المؤسسة على الزواج الواحد والذي لا تنفصم عراه والذي صار باراحة المسيح الإله سرّاً للمسيحيين . . . ان الحياة البشرية مقدسة اذ انها من بدئها تتطلب عمل الله الخالق. فمن خرج على شرائع الله أهان العظمة الإلهية ، صار ذليلاً وانزل البشرية الى حضيض الذل ايضاً واضعف الجماعة التي هو فيها عضو».

وبعد ذلك فان الله قد اعطى الطبيعة موارد غزيرة جداً وأعطى الانسان العقل والابداع كي يخترع الوسائل الضرورية لنيل الخيرات الملائمة للحياة.

وبالنتيجة فان الحلّ الحقيقي لمأساة الجوع هو في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. انما يكرّر علينا البابا يوحنا ان النظام البشري هو نظام اخلاقي : ان الحرية والمسؤولية فيه تعطيان التوجيهات والحلول لمشاكل الحياة الفردية والاجتماعية

داخل الجماعات الوطنية وفي صلاتهم المتبادلة . والنظام الاخلاقي لا وجود له الم يؤسس على الله : والكنيسة هي رسولة الله المعصومة». ولدخولها في شعب ما نتائج حسنة وخيّرة في عالم الاقتصاد والاجتماع ويشهد بذلك التاريخ والاختبار. فكل من يصير مسيحياً يشعر بضرورة تحسين الاوضاع الزمنية احتراماً للكرامة الانسانية ولدحض العقبات في سبيل امتداد الخير .

٥

هذه هي الافكار الاساسية التي تجلّت واضحة في رسالة البابا يوحنا . فكم هي تضمنا في جو ملائم روحي واخلاقي بعيد عن الجوّ الذي تدخلنا فيه قراءة بعض المناشير الشيوعية التي تنضح مما فيها من سمّ وارهاق عقول وانتصار ظلم . ففكرة البابا فكرة الكنيسة وقد حملت على وجهها علامة القداسة الدائمة لتعطي البشرية المتألمة راحة البال وقوة العزيمة ونجاح الانسان في حفظ كرامته والسهر على نبله ولقد خلقه الله على مثاله .

هذه هي الافكار الاساسية مصدر أمل وثقة . فالكنيسة ضمير البشرية تتكلم وتقوّي الانسان على الانتباه قبل فوات الاوان .

هذه هي الافكار الاساسية تلقّنها الكنيسة درساً صافياً مؤمنيها وتحثهم على العمل كي لا يقال ان هذا التعليم عقيم . ففي هذه الكنيسة القيم وفيها العمل الناضج وفيها الثمرة الشافية .